

## الاستدراك بين النحويين دراسة وصفية Revision among grammarians A descriptive study

1 \* بوشيبة بن يحيى

yahiayahy26@yahoo.com

جامعة أحمد زبانه غليزان. الجزائر

مختبر اللغة والتواصل

2 الأستاذ الدكتور: رحال هشام

جامعة أحمد زبانه غليزان. الجزائر

hicham.rahall@univ-relizane.dz

تاريخ الارسال 2023-12-05 تاريخ القبول 2024-03-19 تاريخ النشر 2024-06-01

ملخص البحث:

هذا البحث نظرة موجزة عن موضوع استدراك الباحثين على أنفسهم أو على غيرهم، بمختلف أنواع الاستدراك، من اختراع جديد، أو تصحيح خطأ، أو شرح غامض، أو تفصيل مجمل، أو تعيين مبهم، أو تميم ناقص، أو اختصار واسع، أو جمع مشتت، أو ترتيب مختلط. عنوان البحث، الاستدراك بين النحويين: دراسة وصفية. هدف البحث، الوقوف على ظاهرة الاستدراك عند النحويين.

الكلمات المفتاحية: الاستدراك، النحويين، دراسة وصفية، هدف الاستدراك، أنواع الاستدراك.

### Research Summary

This research is a brief look at the subject of researchers' redress for themselves or others, of various types of redress, of a new invention, or correction of an error, or vague explanation, or overall detail, or vague designation, brevity, brevity, or incomplete collection, or mixed order.

The title of the research, Revision between Grammarians: A descriptive study.

The aim of the research is to identify the phenomenon of rectification by grammarians.

**key words:** Redress, Grammarians, Descriptive study, The goals of redress, Types of redress, retraction, recovering.

## مقدمة:

جاء في كتاب "كشَف الظنون" أن المؤلفين الذين تُعتبر تصانيفهم فريقان:

الأول: مَنْ لهم في العلم مَلَكة تامّة، ودُرّة كافية، وتجارب وثيقة، وحَدْس صائب، وفَهْم ثاقب، فتصانيفهم: عن قوّة ونفاذٍ وسدادٍ رأيٍ، فهؤلاء أحسنوا إلى الناس، كما أحسن الله إليهم، ومؤلفاتهم لا يَسْتَغني عنها أحد.

والثاني: مَنْ لهم أذهانٌ ثاقبة، وعبارة طَلقة، طالَعوا الكُتب فاستخرجوا دُررَها، وأحسنوا نَظْمَها، ومصنّفاتهم يَنْتَفِعُ بها المُبتدئون والمتوسّطون.

ثم ذَكَر نوعاً ثالثاً من المؤلفين، وهم الذين جَمَعوا وصنّفوا للاستفادة لا للإفادة، فلا حَجَرَ عليهم، بل يُرَغَبُ إليهم إذا كانوا أهلاً للتصنيف<sup>(1)</sup>.

ما من عالم كتَب مصنفاً إلا وتُعقَّب على كلامه واستُدرك عليه، وقد قيل قديماً: "لا يزال المرء في فسحة من عقله ما لم يقل شعراً أو يصنّف كتاباً، وقيل: مَنْ أَلْفَ فقد استهدف؛ فإن أحسن، فقد استَشرف. وإن أساء، فقد استَقذَف"<sup>(2)</sup>. وكأنّ المعنى أن مَنْ أَلْفَ كتاباً، فقد رفع مكانه ليكون في مرمى عيون الناس وملاحظاتهم، فإن أحسن التأليف ولم يَقَع في محذور، فقد نال رُفعة المكانة، وشرف الأحدثيّة، وإن أساء، فقد صار هدفاً لأن يُستدرك عليه، ويُوصل باللائمة إليه.

وللإستدراك أهمية بالغة؛ فإن أعمال البشر عرضة للخطأ والسهو والغفلة، بل وعرضة للتزوير والكذب والاختلاق. وكان لا بد أن تُتدارك هذه المظاهر بما يُصلحها ويرُدّها إلى الجادة.

والعلماء منذ كانوا يَسْتدرك بعضهم على نفسه، وعلى غيره صيانةً لِقَداسَةِ العلم، وإخلاصاً لِجَنابِ الحقِّ، ورغبةً في أن يكون لهم في خدمة الحضارة الإنسانية سَهْمٌ مُصيبٌ وقِدْحٌ مُعلّى. ومن ثمّ كان الاستدراك معلماً إنسانياً عقلياً، وسمّة حضاريةً إيجابية.

ولما اجتمعت مادّة البحث ووصلت معالجته إلى حدِّ كافٍ، استدعت أن تكون الصياغة النهائية على الترتيب الآتي:

مقدمة تُسفر عن أهميّة البحث ودواعيه، والمنهج الذي استند إليه، والترتيب الذي قام عليه، بعدها خمسة مباحث، أوّلها عن تعريف الاستدراك في اللغة والإصطلاح، وما له به علاقة. وثانيها عن أركان عملية الإستدراك الخمسة، وهي: المُستدرك وهو الباحث اللاحق، والمُستدرك عليه وهو الباحث السابق، والمُستدرك فيه وهو محلُّ الاستدراك والتعقّب، والمُستدرك به وهو التصحيح، والمُستدرك لأجله وهو الدليل أو الحجّة. وكان ثالث المباحث عن الهدف من الاستدراك، وهو: تصحيح الأخطاء، وتلّابّي النقائص، وإزالة العُموض، وحذف الحشو، ورابع المباحث عن غاية الإستدراك، وهي كشف الحقيقة في صورتها

الثَّامَّةُ الْأَصْلِيَّةُ، وخامسُ المباحثِ عن أنواعِ الاستدراكِ ومَرَدُّها إلى نوعينِ رَئِيسِيَّينِ، النوعُ الأوَّلُ: استدراكُ الباحثِ على رأيِ نفسه، ويَندرجُ تحتَه خمسةُ أشكالٍ، هي: أن يكونَ للمؤلفِ رأيانِ متضادَّانِ

أحدُهُما مُعلَّلٌ والآخَرُ غيرُ مُعلَّلٍ، أو يكونا جميعاً غيرَ مُعلَّلَينِ، أو يُنصُّ على تراجعِهِ عن أحدهما، أو يكونا بلا مَرَجِّحٍ ولكن عُرِفَ المتأخَّرُ منهما، أو يكونا بلا مَرَجِّحٍ ولا يُعرَفُ تاريخُهُما. والنوع الثاني: استدراكُ باحثٍ على رأيِ غيره، ويَندرجُ تحتَه شكلاَنِ، هما: استدراكُ باحثٍ على غيرهِ المُعَيَّنِ، واستدراكُ باحثٍ على غيرهِ غيرِ المُعَيَّنِ، ثم انتهى البحثُ بخاتمةٍ عن خلاصةِ نتائجِ البحثِ وما يبدو للباحثِ من آفاقه وامتداداته.

## 1. تعريف الاستدراك:

### 1.1. الاستدراك في اللغة:

"الاستدراك" من المصطلحات التي ترد باستعمالات عدة بحسب المجالات التي تُتداولُ فيها. وما يعيننا هنا هو استعمالها في المجالات اللغوية، وما يتعلق بالمجال النحوي بالخصوص. ودلالة الاستدراك في اللغة تابعة لمادة (د، ر، ك) التي تدور على لحوق شيء بشيء<sup>(3)</sup> حقيقةً أو مجازاً. فمن الحقيقة: قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ [يس: 40]، وقولهم: أدرك المتسابق من قبله، أي: لحقه. ومن المجاز: قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: 78]، وقولهم: أدرك الغلام وأدركت الجارية، أي: بلغا الحلم، وأدركته بصري: رأيتُه، وأدرك الثمر، أي: بلغ وقت الجني والحصاد<sup>(4)</sup>. ومثله استدرك وتدارك، فيقال: تدارك خطأ الرأي، أي: لحقه بالصواب واستدركه، واستدرك عليه قوله<sup>(5)</sup>.

### 1.2. الاستدراك اصطلاحاً:

والاستدراك اصطلاحاً مُتداولٌ في مجال البحوث المتعلقة باللغة كمصطلح نحوي وبلاغية خاص<sup>(6)</sup>، فيعرِّفه النحويون بأنه:

"رفع توهمٍ تولَّد من كلام سابق"<sup>(7)</sup>، وكذلك "تعقيب الكلام برفع ما يُوهِّمُ ثبوته، وهو معنى قولهم: رفع توهمٍ نشأ من كلام سابق"<sup>(8)</sup>، وكذلك "تعقيب الكلام بنفي ما يُتوهمُ ثبوته، أو إثبات ما يُتوهمُ نفيه"<sup>(9)</sup> هذه تعريفات تنصبُّ على الاستدراك الحاصل بأداة لفظية، وأدائه (لكن)، مثل قولهم: ما جاء زيدٌ لكن عمرو، وكذلك (لكن)، مثل قول تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: 102]، وكذلك (على أن)، مثل قولهم: فلانٌ أطاع الشيطانَ على أننا لا نِيأسُ من إصلاحه<sup>(10)</sup>.

كما تصدق هذه التعريفات إجمالاً على معنى الاستدراك غير النحوي أيضاً؛ إذا يدخل في مفهوم التوهم الوارد فيها كلُّ ما يُفوت الإنسان من نقص أو خطأ. ولذلك قال بعضهم في تعريف الاستدراك بما يحصر معناه النحوي بخصوصه: "رفع التوهم المتولَّد من كلام سابق، بلفظة (لكن) أو (لكن) أو (على)<sup>(11)</sup> أو ما يقوم مقامها من أدوات الاستثناء"<sup>(12)</sup>، ك (يَبْدَ أَنْ) أو (غَيْرَ أَنْ) ونحوها. وفي كتاب الجني الداني:

"تعقيب كل شيء بحسبه. فإذا قلت: (دخلتُ مصرَ فمكَّةً)، أفادت التعقيب على الوجه الذي يُمكن"<sup>(13)</sup>، أي: أن الفاء أفادت نوعاً من الاستدراك.

وعليه يُمكن أن يُصاغ تعريُّفه في مجالنا هذا فيقال:

الاستدراك تعقيبٌ نحويٌّ على نفسه، أو على غيره، تلافياً لخللٍ سابقٍ يعتقده. وقد يُسمَّى بعضهم إكمالَ النقصِ تذييلاً أو تكميلاً، كما نجد ذلك في كتاب "التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، لأبي حيان الأندلسي<sup>(14)</sup>.

## 2. أركان عملية الاستدراك:

وتتحلل عملية الاستدراك إلى أركان خمسة:

1. المستدرك (المصحح أو المتعقب أو المراجع أو المضيف).
  2. المستدرك عليه (أي: المصحح أو المتعقب عليه أو المراجع عليه أو المخطئ ولو في نظر المستدرك).
  3. المستدرك فيه (وهو الخطأ أو النقص أو الحشو أو الغموض).
  4. المستدرك به (وهو الصواب أو التعقيب أو الزيادة أو التفسير).
  5. المستدرك لأجله (وهو الدليل أو العلة أو الحامل على الاستدراك).
- ويُرادف الاستدراك ألفاظُ المراجعة والاعتراض والتعقب والتراجع. وظاهرٌ أنه لا يُطلق لفظ الاعتراض والتعقب إلا عند اختلاف المستدرك عن المستدرك عليه، كما لا يُطلق لفظ التراجع إلا عند اتحادهما.

## 3. الهدف من الاستدراك:

ويسعى النحاة من وراء استدراكاتهم ومراجعاتهم إلى أمور هي جوامعٌ لما تحتها، ومردُّها إلى:

تصحيح الأخطاء، وتلافي النقائص، وإزالة الغموض، وحذف الحشو.

وقد أوضح الباحثون من قديم دوافع أيِّ مؤلَّفٍ من تأليفه، وفصلوها وحصروها في أحدٍ أو أكثرٍ من سبعة أمور:

1. شيءٌ لم يُسبق إليه يخرِّجه.
2. شيءٌ ناقصٌ يُتمُّه.
3. شيءٌ مُستغلقٌ يشرِّحه.
4. شيءٌ طويلٌ يختصرُه دون أن يُخلَّ بشيءٍ من معانيه.
5. شيءٌ متفرقٌ يجمعه.
6. شيءٌ مُختلطٌ يُرتِّبه.
7. شيءٌ أخطأ فيه مؤلِّفه يُصلِّحه<sup>(15)</sup>.

## 4. غاية الاستدراك:

أما الغرض النهائي من الاستدراك، فهو إظهار الحقيقة في صورتها الأصلية التامة.

## 5. أنواع الاستدراك:

وللاستدراك أنواع بحسب الحثيات التي يتم النظر إليه من خلالها. وأهمُّها:

## 1.5. النوع الأول: استدراك الباحث على رأي نفسه:

وهذه هي الحالة التي يتَّحد فيها زُكَّانٍ من أركانِ الاستدراكِ في شخصٍ واحدٍ، زُكُّ الاستدراكِ، بكسر الراءِ، مع ركنِ الاستدراكِ، بفتحها، فيقعُّ فيها تراجعُ الباحثِ عن رأيِ نفسه إلى رأيٍ جديدٍ يترجَّحُ لديه.

وقد نصَّ النحويُّون من قديمٍ على مثلِ هذه الاستدراكاتِ أو التراجعاتِ، ومن أقدمِ مَنْ رصدها ودرَّسها ابنُ جنِّي<sup>(16)</sup> في الخصائصِ، وقد بحثها تحت عنوان "بابٌ في اللفظينِ على المعنى الواحدِ يردانِ عن العالمِ متضادَّين" أو متعارضين<sup>(17)</sup>، ثم قسَّم حالاتِ استدراكِ المؤلفِ على قولِ نفسه إلى خمسةِ أشكالٍ:

## 1.1.5. الشكل الأول: أن يردَّ أحدُ الرأيينِ المتضادَّينِ عن المؤلفِ مُعلِّلاً والآخرُ غيرَ معلَّلٍ:

وضربَ ابنُ جنِّي المثلَّ بموقفِ سيويه<sup>(18)</sup> في "الكتاب" من التاءِ في لَفْظِي (بنت) و(أخت)، فقال في مواضعٍ: هما مؤنَّتان<sup>(19)</sup>، دونِ ذِكرِ عِلَّةِ ذلك، وقال في أخرى: هما مُدَّكران<sup>(20)</sup>، وأن التاءِ فيهما بمنزلةِ تاءِ (عَفْرِيَّتِ). وعلَّلَ لقوله ذلك بأن التاءِ لو كانت للتأنيثِ، لَفُتِحَ الحرفُ الذي قبلها، وأنه لو سُمِّيَ رجلٌ بِ (بنتٍ) أو بِ (أختٍ)، لَمَا مُنِعَ عندَ العربِ مِنَ الصَّرْفِ<sup>(21)</sup>.

ولم يكنِ عَرَضُ ابنِ جنِّي لرأيِ سيويهِ عرضاً وصفيّاً فقط، بل عَرَضَ للمنهجيَّةِ العلميَّةِ في التعاملِ مع هذه الحالةِ، التي تقضي بحسبِهِ أن نأخذَ بالرأيِ المُعلَّلِ، ونتأوَّلُ الرأيِ المرسلِ من غيرِ تعليلٍ، ولا نذهبَ إلى الحكمِ بوقوعِ المؤلفِ (سيويه) في التناقضِ أو التضادِّ<sup>(22)</sup>.

وفي تأويلِهِ لرأيِ سيويهِ المرسلِ من دونِ تعليلٍ قال بأنه إنما مالَ إلى ذلك؛ لأن هناك شَبَهًا بين تاءِ التأنيثِ في (بنتٍ) و(ابنةٍ)، فكِلتاهما تُدَّكرانِ إلى (ابنٍ) بحذفِ التاءِ<sup>(23)</sup>، واستندَ في تأويلِهِ هذا إلى أن سيويهِ قال في مواضعٍ من كتابِهِ في نحوِ (حَمراءٍ) و(أصدقاءٍ) و(عُشراءٍ) و(باجها: إن الألفينِ<sup>(24)</sup> للتأنيثِ<sup>(25)</sup>، مع أن المُتَّفَقَ عليه أن الألفَ الثانيةَ (التي هي الهمزةُ هنا) هي التي للتأنيثِ.

ولعلَّه لا حاجةَ للتأويلِ؛ لأنَّ الواقعَ أن سيويهِ نفسه، قد صرَّحَ بذلك ونسبَهُ للخليل<sup>(26)</sup> حين قال: "ولو سُمِّيَتِ امرأةٌ بِ (ضَرَبَتْ) ثُمَّ حَقَّرَتْ<sup>(27)</sup> لُقِّتْ: (ضَرِبِيَّةٌ)، نَحَذِفُ التاءَ ونَجِيءُ بالهاءِ<sup>(28)</sup> مكائها؛ وذلك لأنَّك لَمَّا حَقَّرْتها، جئتَ بالعلامةِ التي تكونُ في الكلامِ لهذا المثالِ، وكانت الهاءُ أولى بها من بين علاماتي التأنيثِ لِشَبَهِها بها. ألا ترى أنَّها في الوصلِ تاءٌ؟ ولأنَّهم لا يُؤنِّثونَ بالتاءِ شيئاً إلا شيئاً علامتهُ في الأصلِ الهاءُ، فألحقتُ في (ضَرَبَتْ) الهاءَ حيثُ حَقَّرْتُ؛ لأنَّه لا تكونُ علامةُ ذلك المثالِ التاءَ، كما لا تكونُ علامةُ ما يَجِيءُ على أصلِهِ مِنَ الأسماءِ التاءَ. وهذا قولُ الخليلِ"<sup>(29)</sup>.

## 1.5.2. الشكل الثاني: أن يردَّ الرأيانِ المتضادَّانِ عن المؤلفِ غيرَ معلَّلينِ:

وكذلك ضربَ ابنُ جنِّي المثلَّ بسيويهِ، في تعارضِ قولِهِ حين يقول: (حَتَّى) الناصبةُ للفعلِ، مع قولِهِ في غيرِ ما مَوْضِعٍ بأنَّها من حروفِ الجرِّ، ومع عدمِ ذِكرِهِ لها ضمنِ الحروفِ الناصبةِ للفعلِ، ومع نَصِّهِ في

موضع آخر أن الفعل المنصوب بعد (حتى) منصوب بـ (أن) مضمرة بعدها، كما تضرر مع اللام الجازة في مثل قوله تعالى: ﴿لِيَعْفَرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: 2].

ورأى أن التعامل المنهجي يقضي أن يُنظر إلى الأليق بمدّهب المؤلف والأجري على قوانينه، فيجعل هو المُراد المُعتزَم منهما، ويُتأوّل الآخر إن أمكن.

وتأوّل ابن جنّي صنيع سيوييه بأن الفعل لما انتصب بعد (حتى) ولم تظهر هناك (أن) وصارت (حتى) عوضاً منها ونائباً عنها، نَسب سيوييه النَّصَب إليها وإن كان في الحقيقة لـ (أن) (30).

3. 1. 5. الشكل الثالث: أن يردّ الرأيان المتضادّان عن المؤلف وقد نصّ على رجوعه عن أحدهما:

ولم يمثّل ابن جنّي لهذا. والتعامل المنهجي مع هذا عنده أن يُعمل على أن رأيه مُستقرٌّ على ما أثبتّه ولم ينفّه، وأن القول الآخر مُطرح من رأيه (31).

4. 1. 5. الشكل الرابع: أن يردّ الرأيان المتضادّان عن المؤلف من غير ترجيح بينهما: ولم يذكر ابن جنّي لهذا مثالا أيضا.

والتعامل المنهجي مع هذا عنده أن يُبحث عن تاريخهما. فإن عُلم تاريخهما، عُلم أن الثاني هو ما اعتزّمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأوّل (32).

5. 1. 5. الشكل الخامس: أن يردّ الرأيان المتضادّان عن المؤلف من غير ترجيح بينهما ولا معرفة بتاريخهما: وقد حدّد ابن جنّي المنهج المعتمد في تفكيك هذه الحالة، وهو وجوب سبر الرأيين، وإنعام الفحص عن حال القولين، وانتهى بتوظيف منهج السبر والتقسيم إلى أهما لا تخرج عن مسلكين: أحدهما: أن يكون أحد الرأيين أقوى من صاحبه.

وثانيهما: أن يتساوى الرأيان.

وهذا كذلك لم يُورد له ابن جنّي مثالا. لكنه شرح منهجية التعامل مع المسلكين، ففي الأوّل قرّر أنه يجب إحسان الظنّ بذلك العالم وأن يُنسب إليه أن الأقوى من الرأيين هو ما يعتّمه ويقول به، وأن الأضعف منهما هو ما تركه وتحوّل عنه.

وفي الثاني أنه يجب أن يُعتقَد في الرأيين أهما جميعاً رأيان للعالم؛ لأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث هي نفسها الدواعي التي دعت العالم إلى اعتقادهما كليهما. (33).

2. 5. النوع الثاني: استدراك باحث على رأي غيره:

وهذا الغير إما أن يكون معيّناً أو غير معيّن. ولذلك فهو شكّان:

1. 2. 5. الشكل الأول: استدراك باحث على غيره المُعيّن:

وهذا المُعَيَّنُ إما معاصر للمستدرك أو غير معاصر له؛ لأنه لم يُدرِكْ زمانه، ومن ثمَّ فهو على ضربين أيضاً:

#### 5. 2. 1. 1. 1. استدراك باحث على معاصر له:

واستدراك باحث على رأي معاصر له قد يكون بالاتصال الفردي أو بالمراسلة أو بالكتابة والتأليف أو بالطباعة والنشر أو عبر وسائل الإعلام أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ونحن نمثل له بما تيسر:

#### المثال الأول: استدراك الكسائي على سيويه في المسألة الزنبورية:

فمما يكون بالاتصال الفردي الاستدراك الذي يكون بالمناظرات المباشرة، كالتي كان يعقدها قديما الخلفاء والأمرء بين كبار العلماء في تخصصاتهم، ومنه المناظرة الشهيرة التي وقعت في مجلس الوزير يحيى بن خالد البرمكي بين سيويه زعيم المدرسة البصرية والكسائي<sup>(34)</sup> وأصحابه من المدرسة الكوفية. وفي جملة أسئلتها المسألة التي اشتهرت بالزنبورية<sup>(35)</sup>.

والمسألة بعدُ خلافية بين النحاة، والأصل في هذه الجملة ما ذهب إليه سيويه والبصريون.

#### المثال الثاني: استدراك الشيخ محمد أحمد عرفة على الأستاذ إبراهيم مصطفى في قضية العامل في النحو:

ومن الأمثلة على استدراك باحث على معاصر له أيضاً الاستدراك بالطباعة والنشر، وذلك في تعقيب الشيخ محمد أحمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) على إبراهيم مصطفى<sup>(36)</sup> في كتابه (إحياء النحو) في قضايا نحوية عدة. ومن جملة ذلك نظرية العامل في النحو، حيث انتقد الأخير النحويين في بنائهم النحو عليها، فقال: "أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة، إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً، فهو مُقدَّرٌ ملحوظٌ، ويُطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظريته العامل عندهم هي النحو كله. أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟ فلم يبقَ إذًا للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل، يستقرئها ويبيِّنُ مواضع عملها، وشرط هذا العمل؛ فذلك هو النحو"<sup>(37)</sup>.

وقد مهدَّ الشيخُ عرفةً لردِّه عليه في نقاط ثلاثة:

**أولاًها:** أنَّ النحاة المتقدمين قد اختلفوا في عامل الإعراب، فمنهم من قال: إن العامل المتكلم، وما يُسمَّى عوامل هي علامات على النصب والرفع والجر.

**وثانيها:** أنَّ العامل هو المتكلم، وما يُسمَّى النحاة عوامل هي آلات في العمل، وقد نُسب الفعل إليها؛ لأنَّ من لغة العرب أن تنسب الفعل إلى الآلة، تقول: (قَطَعَتِ السَّكِّينُ) كما تقول: (قَطَعْتُ بالسَّكِّينِ).

وثالثها: أنَّ حُذَاقَ النحاة الذين يُصرِّحون بأنَّ الأفعال والأسماء والحروف عوامل الإعراب، يُصرِّحون أيضاً في مواضع من كتبهم أن المتكلم هو العامل، وأن هذه ألفاظ لا يصحُّ أن يُنسب إليها العمل<sup>(38)</sup>.

ثم زاد هذه النقاط تفصيلاً وتأكيدها متوسعا في رده (39).

2.1.2.5 . استدراك باحثٍ على مَنْ لم يُدرِكْ عصره:

وفي هذه الحال تكون المفارقةً زمانيةً، بحيث لا يجمع المستدرك والمستدرك عليه زماناً واحداً. ومن أمثله:

المثال الأول: استدراك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك في الوقف ب (هاء) السكت على المعتل الآخر:

وقد استدرك ابن هشام (40) في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (41)) على ابن مالك في خلاصته المعروفة بالألفية في موضوع الوقف ب (هاء) السكت على الفعل المعتل الآخر إذا انحذف منه حرف أو حرفان. يقول ابن مالك:

وَقَفَ بِ (هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ      بِحَذْفِ آخِرِ كَ (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ)  
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى (مَا) كَ (ع) أَوْ      كَ (يَع) مَحْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا

والمعنى أن الوقف ب (هاء) السكت على الفعل المعتل الآخر. إذا حُذِفَ آخِرُهُ. واجِبٌ عند ابن مالك، سواءً بقي الفعل على حرفين مثل: (لَمْ يَفِ زَيْدٌ بِمَا وَعَدَ). فإذا وقفت على الفعل، قلت: (لَمْ يَفِ). أو بقي منه حرفٌ مثل: (ع ما أقول لك). فإذا وقفت على الفعل، قلت: (ع).  
وسواءً عنده أكان الفعل مبتدئاً في حال الأمر كما سبق، أو كان معرباً في حال المضارع المجزوم، مثل:

(يُعْطِي زَيْدٌ كِتَابًا)، و(لَمْ يَعْ زَيْدٌ دَرْسَهُ)؛ فإنك إذا وقفت على الفعلين، قلت: (لَمْ يُعْطِ)، و(لَمْ يَعْ) (42).

لكن ابن هشام ذهب إلى أن الهاء جائزة الحذف لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد، كالأمر من (وَعَى يَعِي)، فإنه يجب أن تقول في الوقف عليه: (ع).

ونقل ابن هشام قول ابن مالك في شرح الكافية: "ويجب أيضاً لحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائداً كقولك في (قِي زَيْدًا) و(لَا تَقِ عَمْرًا): (قَه) و(لَا تَقَه)" (43). ثم علّق عليه قائلاً: "وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مریم: 20]، و﴿وَمَنْ تَقِ﴾ [غافر: 9] بترك الهاء" (44)، ومعناه أن قول ابن مالك بوجوب الوقف ب (هاء) السكت على ما بقي منه حرفان مردودٌ بالقراءات المتواترة التي أجمع عليها المسلمون وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا﴾ [مریم: 20]، و﴿وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ﴾ [غافر: 9].

ومع شدة العبارة في التعليق السابق، إلا أن اللّافَتَ للنظر أن ابن هشام نفسه كان وافقاً ابن مالك فيما ذهب إليه من وجوب لحوق (هاء) السكت للفعل المعتل حتى وإن بقي منه حرفان. كان ذلك منه على ما يبدو في شرح شبابه حين شرح كتاب قطر الندى؛ فهو يقول فيه: "لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله



الحذف حتى بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفينِ وَجَبَ الوَقْفُ عليه ب (هائِ) السُّكُوتِ، كقولك: (عَه) و(لَمْ يَعْه)<sup>(45)</sup>. لكنه بعد نُضجِه وتوسُّعِه استقرَّ على غير ذلك.

#### الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الوصفية في موضوع الاستدراك، رأينا أن مدار مادته اللغوية على حقوق لاحقٍ ما بسابقٍ ما في شيءٍ ما، سواء أكان لحوقا مادياً أو معنوياً، وأن دلالة العرْفية في مجال الأدبيات النحوية هي تعقيب النحوي على نفسه، أو على غيره، تلافياً لِخَلَلٍ سابقٍ يَعْتَقُده، وأن أركان عملية الاستدراك قائمة على المستدرك، والمستدرك عليه، والمستدرك فيه، والمستدرك به، والمستدرك لأجله، وأن الهدف من الاستدراك هو: تصحيح الأخطاء، وتلافي النقائص، وإزالة العُموض، وحذف الحشو، وأن غاية الاستدراك هي كشف الحقيقة في صورتها التامة الأصلية، وأن أنواع الاستدراك ترجع إلى نوعين رئيسيين، أولهما: استدراك الباحث على رأي نفسه، ويندرج تحته خمسة أشكال، هي: أن يكون للمؤلف رأيان متضادان أحدهما معللٌ والآخر غير معلل، أو يكونا جميعاً غير معللين، أو ينص على تراجعهِ عن أحدهما، أو يكونا بلا مرجحٍ ولكن عُرف المتأخر منهما، أو يكونا بلا مرجحٍ ولا يُعرف تاريخهما. وثاني النوعين: استدراك باحثٍ على رأي غيره، ويندرج تحته شكلان، هما: استدراك باحثٍ على غيره المُعَيَّن، واستدراك باحثٍ على غيره غير المُعَيَّن، ثم انتهى البحث بخاتمة تضمَّنت خلاصة البحث وآفاقه.

- (<sup>1</sup>) مصطفى بن عبد الله، القسطنطيني المعروف بجاحي خليفة (1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد ووصورتها عنها عدة دور لبنانية، منها: دار إحياء التراث العربي، [د.ط.]، 1941م: 1/ 38.
- (<sup>2</sup>) الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني (502هـ)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ: 1/ 61.
- (<sup>3</sup>) ابن فارس (395هـ)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، [د.م.ط.]، 1399هـ، 1979م: 2/ 269.
- (<sup>4</sup>) الجوهري (393هـ)، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ. 1987م: 4/ 1582.
- (<sup>5</sup>) الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد عيون السود: 1/ 285، ولسان العرب، لابن منظور، دار صادر: 10/ 420.
- (<sup>6</sup>) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون: 1/ 150.
- (<sup>7</sup>) الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية: 21.
- (<sup>8</sup>) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب: 48، وانظر: دستور العلماء للأحمد نكري، دار الكتب العلمية: 1/ 77.
- (<sup>9</sup>) أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (1206هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، بعناية: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1440هـ. 2019م: 1/ 398.
- (<sup>10</sup>) عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء: 304.
- (<sup>11</sup>) المرجع السابق: 411.
- (<sup>12</sup>) إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1988م: 47.
- (<sup>13</sup>) حسن بن قاسم، المرادي المصري المالكي (749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1413هـ. 1992م: 62.
- (<sup>14</sup>) أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، [د.م.ت.]، ط1.
- (<sup>15</sup>) ابن حزم (456هـ)، رسائل ابن حزم، تح: د إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1987م: 2/ 186، ومقدمة عبد الرحمن بن خلدون (808هـ)، تح: عبد الله الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 1425هـ. 2044م: 2/ 341، 342.
- (<sup>16</sup>) هو أبو الفتح، عثمان بن جني، من علماء الأدب والنحو والصرف.
- (<sup>17</sup>) عثمان بن جني (392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، [د.م.ت.]: 1/ 200.
- (<sup>18</sup>) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، إمام النحاة.
- (<sup>19</sup>) عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ. 1988م: 3/ 455، 4/ 236، 237، 317.
- (<sup>20</sup>) الكتاب، لسبويه: 3/ 221، 3/ 363، 4/ 166.

- (21) نفسه: 3 / 221، وابن جنّي، الخصائص: 1: 201.
- (22) ابن جنّي، الخصائص: 1 / 200.
- (23) نفسه.
- (24) يقصدُ بذلك الألفَ والهمزةَ التي بعدها، فقد كانت الهمزة تسمى ألفاً. هذا إضافة إلى أن هذه الهمزة أصلها ألف كما أشار إلى ذلك في النص أعلاه.
- (25) نفسه: 1 / 200، 201.
- (26) هو الخليل بن أحمد، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض. وهو أستاذ سيبويه النحوي. ولد ومات في البصرة.
- (27) أي: صَعَّرَت اسمَ المرأة الذي هو (صَرِيَتْ).
- (28) يقصدُ التاءَ المربوطة التي هي علامة المؤنث.
- (29) سيبويه، الكتاب: 3 / 455، 456.
- (30) ابن جنّي، الخصائص: 1 / 203 . 204.
- (31) نفسه: 1 / 205.
- (32) نفسه.
- (33) المصدر السابق نفسه.
- (34) هو أبو الحسن، عليُّ بنُ حمزةَ بن عبد الله بن بَهْمَنَ بنِ فيروزِ، شيخُ القراءاتِ والعربية لغةً ونحواً، الملقب: بالكسائي.
- (35) الزبيدي الأندلسي (379هـ)، طبقات النحويين واللغويين: 68 . 69.
- (36) من أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة ما بين 1949 إلى 1962م. بدأ دراسته أزهرياً، ثم تخرج في دار العلوم، وعمل بالتدريس، ثم أستاذاً للأدب العربي في جامعة الإسكندرية، ثم عميداً لكلية دار العلوم، منذ سنة 1947م.
- (37) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، [د.م.ط.]، 1937م: 22.
- (38) محمد أحمد عرفة النحوُ والنُّحاةُ بين الأزهر والجامعة: 88، 89.
- (39) نفسه: 90، 91.
- (40) هو عبد الله بن يوسف، أبو محمد، الحنبلي، المصري، جمال الدين، المعروف بابن هشام الأنصاري، توفي 761هـ.
- (41) هو محمد بن عبد الله، جمال الدين الطائي الجبائي الشافعي الأندلسي الأصل، صاحب الألفية المشهورة، توفي سنة 672هـ.
- (42) عبد الله بن يوسف، الأنصاري المصري، المعروف بابن هشام (761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عناية: محمد نوري بارتجي، دار المغني، الرياض، ط1، 1429هـ. 2008م: 1 / 400.
- (43) محمد بن الله، الطائي الجبائي، المعروف بابن مالك (672هـ)، شرح الكافية الشافية، تح: د عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، [د.م.]، ط1، 1402هـ. 1982م: 4 / 1999.
- (44) ابن هشام، أوضح المسالك: 400.
- (45) ابن هشام (761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط6، 1374هـ. 1954م: 139.

## قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، [د.م.ط.]، 1937م.
2. ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل، ت: 316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة،

- بيروت . لبنان، [د.ط.ت].
3. ابن جَنِّي (أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي، ت: 320 هـ)، الخصائصُ، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، [د.م.ت].
4. ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي، ت: 320 هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، [د.ت].
5. ابن حزم (علي بن أحمد بن سعيد، ت: 456 هـ)، رسائل ابن حزم، تح: د إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1987م.
6. ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، ت: 808 هـ)، ومقدمة بن خلدون، تح: عبد الله الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 1425 هـ. 2044 م: 341، 342.
7. ابن طاهر المقرئ (عبد الواحد بن عمر البزار، ت: 349 هـ)، أخبار النحويين، تح: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1410 هـ.
8. ابن عساكر (علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بأبي القاسم ابن عساكر، ت: 571 هـ)، تاريخ دمشق، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د.م.ط]، 1415 هـ. 1995 م.
9. ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، ت: 395 هـ)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، [د.م.ط]، 1399 هـ، 1979 م.
10. ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ت: 672 هـ)، شرح الكافية الشافية، تح: د عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، [د.م.ط]، ط1، 1402 هـ. 1982 م.
11. ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ت: 761 هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط6، 1374 هـ. 1954 م: 139.
12. ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ت: 761 هـ)، 761 هـ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عناية: محمد نوري بارتحي، دار المغني، الرياض، ط1، 1429 هـ. 2008 م.
13. أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، ت: 745 هـ)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، [د.م.ت]، ط1.
14. الأصفهاني (الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، ت: 502 هـ)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420 هـ.
15. إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1988 م.
16. التهانوي (محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، ت: 1158 هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون.
17. الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ت: 816 هـ)، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1403 هـ. 1983 م.
18. الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأتراري، ت: 393 هـ)، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ. 1987 م.
19. حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله، القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة، ت: 1067 هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد (وصوّرتّها عنها عدة دور لبنانية، منها: دار إحياء التراث العربي، [د.ط.]، 1941 م.

20. الزبيدي (محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، ت: 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.
21. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: 538هـ)، أساس البلاغة، تح: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان ط1، 1419هـ. 1998م.
22. سيويه (عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيويه، ت: 180 هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ. 1988م.
23. السيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: 368هـ)، أخبار النحويين البصريين، تح: طه الزيني، ومحمد خفاجي، نشر: مصطفى الباي الحلبي، [د.م.ط]، 1373هـ. 1966م.
24. الصبان (أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ت: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، بعناية: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1440هـ. 2019م.
25. عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ. 1986م.
26. محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، مصر، [د.م.ط]، [د.ت].
27. المرادي (حسن بن قاسم، المرادي المصري المالكي (749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1413هـ. 1992م.
28. المناوي (زين الدين، محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ت: 1031هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ. 1990م.